

"السيبي" يضغط على المصريين بـ " رغيف الغلابة" .. وزن 70 جرام و4 أرغفة والسعر جنيه ونصف بداية من أغسطس



الخميس 9 يوليو 2026 03:00 م

كشفت وزارة التموين أن جميع محافظات مصر ستدخل في 1 أغسطس 2026 منظومة جديدة للخبز، بالتزامن مع مقترحات لخفض الوزن من 90 إلى 70 جرامًا أو تقليل الحصة من 5 أرغفة إلى 4، بما ينذر بتقليص فعلي لنصيب المواطن

وفي بلد صار فيه رغيف الخبز آخر خطوط الدفاع عن ملايين الأسر أمام الغلاء، لا يبدو النقاش فنيًا كما تقدمه الحكومة، بل مساسًا مباشرًا بوجبة الفقراء الأساسية تحت عناوين التطوير والرقمنة وضبط التسرب

وبينما تؤكد وزارة التموين بقاء السعر عند 20 قرشًا، تكشف المقترحات المتداولة أن المواطن قد يدفع الثمن بطريقة أخرى، إما بفقد 20 جرامًا من كل رغيف أو خسارة رغيف كامل من حصته اليومية

ومنذ البداية، طرح خفض وزن الرغيف من 90 إلى 70 جرامًا بسعر تكلفة 1.5 جنيه، قبل تأجيل التطبيق من 1 يوليو إلى 1 أغسطس، وهو ما جعل مستقبل الحصة الغذائية نفسها موضع قلق واسع

وعلى الجانب الآخر، اقترح عبد الله غراب الإبقاء على وزن 90 جرامًا مقابل تقليل الحصة من 5 أرغفة إلى 4، لتتحول الخيارات المطروحة عمليًا إلى مفاضلة قاسية بين رغيف أصغر أو عدد أقل

الرغيف بين نقصين

وبذلك، لا يدور الجدل الحقيقي حول تحسين جودة الخبز، بل حول الكمية التي ستصل إلى المواطن، لأن خفض الوزن أو العدد يقود في الحالتين إلى نتيجة واحدة تتمثل في تقليص نصيبه اليومي

كما أن إبقاء السعر الرسمي ثابتًا لا يلغي أثر التخفيض، فالمواطن الذي يحتاج الكمية نفسها سيضطر إلى شراء خبز إضافي من السوق الحر، بما ينقل الكلفة من الموازنة العامة إلى جيبه المنهك

ولزيادة الضغط، تأتي هذه المقترحات في وقت ترتفع فيه أسعار الغذاء وتتعرض قدرة الأسر على تعويض أي نقص في السلع الأساسية، ما يجعل كل جرام يحذف من الرغيف قرارًا اجتماعيًا لا مجرد تعديل فني

وفي المقابل، تقول الحكومة إن الدولة تتحمل الجزء الأكبر من تكلفة الرغيف البالغة نحو 1.932 جنيه، بينما يدفع المواطن 20 قرشًا فقط، لكن هذا الحساب يتجاهل أن الدعم حق اجتماعي لا منحة مؤقتة

وعلاوة على ذلك، لا يقدم خطاب التطوير إجابة واضحة عن سبب وضع المواطن أمام خيارين كلاهما ينتقص من حصته، بدل البحث عن مصادر الهدر داخل حلقات التوريد والطحن والتوزيع والرقابة قبل الاقتراب من رغيف الأسرة

ويحذر الاقتصادي جودة عبد الخالق من أن تحويل الدعم إلى صورة نقدية قد يضر المواطنين ويفيد الحكومة والتجار، وهو تحذير يكتسب وزنه حين تصبح قيمة الدعم عرضة للتآكل مع الأسعار

ومن ثم، فإن تثبيت السعر عند 20 قرشاً لا يكفي لطمأنة الناس إذا كان الوزن أو العدد قابلاً للتقليص، لأن القيمة الحقيقية للدعم تقاس بما يحصل عليه المواطن لا بالسعر المكتوب وحده

رقمنة أم تقليص

وتبدأ وزارة التموين في 1 أغسطس تعميم منظومة الخصم المباشر لإنتاج الخبز البلدي المدعم في جميع المحافظات، بعد تطبيقها في بورسعيد، تحت شعار تعزيز الرقابة على الدقيق ورفع كفاءة إدارة الدعم

غير أن توقيت المنظومة يتقاطع مع حديث خفض الوزن وتقليل الأرغفة والتحول المستقبلي نحو الدعم النقدي، وهو تزامن يثير مخاوف من أن تكون الرقمنة بوابة لإعادة تصميم الحصة نفسها لا مجرد ضبط الحسابات

وبحسب الآلية المعلنة، يعتمد النظام على الربط الإلكتروني والخصم المباشر بين الجهات المشاركة في الإنتاج، بما يعني تشديد السيطرة على حركة الدقيق، لكن نجاح الرقابة يظل مرهوناً بالشفافية وإعلان النتائج لا بالشعارات

وبناءً على ذلك، يصبح السؤال عن المستفيد من الوفورات المتوقعة ضرورياً، فإذا انخفض الهدر فمن المنطقي أن ينعكس ذلك على جودة الرغيف وحصة المواطن، لا أن يتزامن التطوير مع مقترحات تنقص الكمية

ومن ناحية أخرى، يرى مدحت نافع أن الدعم النقدي أكثر كفاءة في الوصول إلى المستحقين وتقليل الفاقد، لكنه يشترط قواعد بيانات دقيقة وآليات متابعة فعالة، وهي شروط لا يجوز تجاوزها عند تغيير منظومة تمس الملايين

وفي الوقت نفسه، يظل أي دعم نقدي معرضاً لفقدان قيمته إذا لم يرتبط تلقائياً بالتضخم، لأن المبلغ الثابت قد يشتري اليوم خمسة أرغفة ثم يفشل غداً في شراء الكمية نفسها بعد ارتفاع الأسعار

وبالتالي، لا تكفي البطاقة الذكية وحدها لضمان العدالة، فالتكنولوجيا قد تضبط المعاملة لكنها لا تحدد من يستحق ولا تحمي قيمة الدعم ولا تمنع قرارات تقليص الحصة إذا اتخذت من أعلى

خبز الفقراء تحت الاختبار

أما الخبير الاقتصادي محمد فؤاد، فيطرح السؤال الأكثر جوهرية بشأن آلية مراجعة قيمة الدعم النقدي عند ارتفاع التضخم وسعر الخبز، لأن غياب التعديل الدوري يحول الدعم تدريجياً إلى رقم بلا قوة شرائية

وفي السياق نفسه، فإن الانتقال من 5 أرغفة إلى 4 يعني خفض الحصة اليومية بنسبة 20 بالمئة، وهي نسبة لا يمكن تجميلها باعتبارها إعادة تنظيم، خصوصاً للأسر التي تعتمد على الخبز في أكثر من وجبة

وبالمثل، فإن خفض الوزن من 90 إلى 70 جراماً يعني فقدان أكثر من خمس وزن الرغيف، لتصبح المعادلة واضحة مهما تغيرت المصطلحات الحكومية، وهي أن المواطن سيحصل في النهاية على خبز أقل

ومع ذلك، يظل الخطاب الرسمي مركزاً على وصول الدعم إلى مستحقيه، من دون نشر معايير واضحة للرأي العام بشأن من سيستبعد أو كيف ستراجع البيانات أو ما الضمانات المتاحة أمام أخطاء الحذف والتصنيف

وفوق ذلك، فإن تحميل المخازن مسؤولية تنفيذ أي آلية تقررها الدولة لا يحسم السؤال السياسي، لأن أصحاب المخازن جهة تنفيذ، بينما قرار وزن الرغيف وعدد الأرغفة وقيمة الدعم يبقى مسؤولية الحكومة وحدها

وفي المحصلة، يكشف الجدل أن رغيف الخبز دخل مرحلة تفاوض جديدة بين خفض الوزن وتقليل العدد وتغيير آلية التمويل، بينما يبقى المواطن الطرف الوحيد الذي يطلب منه التكيف مع كل سيناريو مطروح

ولهذا، فإن أي تطوير حقيقي يجب أن يبدأ بحماية الكمية والقيمة معاً، وإعلان تكلفة المنظومة ومواضع الهدر والوفورات المتحققة، ثم إخضاع التغييرات لنقاش عام قبل تحويل قوت الملايين إلى تجربة إدارية جديدة

وأخيراً، لا تستطيع الحكومة مطالبة الفقراء بتصديق أن الدعم لم يمَسَ بينما يصبح الرغيف أخف أو الحصة أقل، فالأرقام لا تدع المعدة، و20 قرشاً لا تعني شيئاً إذا كان الخبز نفسه يتناقص